مهلاً ايها السادة.. ماذا تفعلون؟

خدر شنگالي

كما هو معلوم للجميع، ان الشعب ولأول مرة تنفس الصعداء بعد سقوط النظام الدكتاتوري السابق وانتهى معه عهد من الظلم والاضطهاد وهدر حقوق الانسان والابادة الجماعية وغيرها من الاساليب اللا انسانية والوحشية التي كان يمارسها النظام السابق ضد ابناء الشعب العراقي بصورة عامة والشعب الكوردي بصورة خاصة، وبعد انتهاء تلك العهود المظلمة بانتهاء النظام السابق، فقد تمنى الشعب العراقي كورداً وعرباً وتركماناً واشوريين وغيرهم ان يدخلوا عهداً جديدا ومرحلة جديدة من الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون، وفعلاً فقد خطى خطوات عظيمة نحو بناء عراق جديد قائم على الاسس الديمقراطية ومباديء حقوق الانسان، فقد جرت ولأول مرة في تاريخ العراق انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة كانتخابات المجالس المحلية في المحافظات والاقضية والنواحي وكذلك انتخابات البرلمان بالاضافة الى عملية الاستفتاء التي جرت على الدستور العراقي الدائم وغيرها من المظاهر الديمقراطية الموجودة على الساحة العراقية كتعدد الاحزاب وحرية الراي والفكر، والجميع يعرف ما عاناه الشعب العراقي بسبب غياب تلك المظاهر الديمقراطية ودفاعه المستمر عن قيمه وكرامته ومبادئه الانسانية، الا ان الدكتاتورية والتسلط والرغبة الانتقامية كانت تحول دون ذلك. وبصيغة اخرى نستطيع القول ان المركزية وسلطة الحاكم الفرد والحزب الواحد وعدم تقبل الاخر كان السبب وراء كل ما عاناه الشعب العراقي من ظلم واضطهاد. لذلك فقد اتفق الشعب العراقي والقوى السياسية العراقية ومن خلال استفتائهم وموافقتهم على الدستور، على ان يكون العراق الجديد عراق ديمقراطي يحترم حقوق الانسان وان يكون نظامه السياسي نظام ديمقراطي اتحادي فيدرالي قائم على اللا مركزية، أي يحق لكل محافظة او اكثر ان تشكل اقليم وتكون لهذا الاقليم حكومة محلية تقوم بادارة شؤونه وتكون لها ميزانية خاصة وهذا ما جاء في المادة (١١٥) من الدستور. وقد اقر الدستور ايضاً بفيدرالية كوردستان وحكومتها المحلية والمؤسسات الدستورية القائمة فيها م(١١٣) من الدستور وقد جاء في الدستور ايضاً بان القوميتين الرئيستين في العراق هما القومية العربية والقومية الكوردية وان اللغة العربية واللغة الكوردية هما اللغتان الرئيسيتان في العراق م(٤) من الدستور، اي باستطاعة اي مواطن عراقي ان يكتب او يخاطب باي من اللغتين، وغيرها من الحقوق والحريات الواردة في الدستور.

الدستور وبما انه يعتبر القانون الاساسي والاعلى الذي تدار بموجبه الدولة، فقد حصل على موافقة اغلبية الشعب العراقي في الاستفتاء الذي جرى عام ٢٠٠٥ اي اصبح نافذاً وأن الالتزام به واجب على كل مواطن عراقي سواء كان حاكماً او محكوماً، الا ان الذي نراه وعلى الواقع السياسي العراقي ومن خلال متابعة التطورات السياسية في العراق وما يجري في اروقة البرلمان العراقي، العكس من ذلك تماماً، حيث نسي الساسة والقادة والبرلمانيون العراقيون في الحكومة المركزية بان هناك دستور او قانون يحكمهم ووافق عليه الشعب العراقي واصبح نافذاً منذ الاستفتاء والموافقة عليه. ومن خلال قراءة سريعة لبعض نصوصه نرى بانه قد حدد شكل الدولة ونظامه السياسي وكيفية تنظيم الامور الادارية المركزية والاقليمية وتشكيل السلطات المركزية والمحلية بالاضافة الى كيفية تنظيم الامور الادارية المركزية والاقليمية وتشكيل السلطات المركزية والمحلية بالاضافة الى كيفية تشكيل المؤسسات الدستورية وصلاحيتها والحقوق والحريات التي يتمتع بها المواطن العراقي، أي الدستور وبأعتباره القانون الاعلى والاسمى قد نظم جميع الامور المتعلقة بادارة الدولة العراقية الجديدة. وقبل ان يرى هذا الدستور النور ويطبق فعلاً على الواقع العراقي، وانه لو طبق بكل حذافيره لأصبح العراق مثالاً للديمقراطية واحترام حقوق الانسان في المنطقة، نرى يومياً ومن خلال متابعة جلسات البرلمان بان هناك خلاف شديد بين النواب حول نصوص الدستور ومحاولة البعض من الكتل البرلمانية الى التهرب من بعض نصوصه او تعديلها وخاصة المتعلقة منها بتطبيق الفيدرالية وتشكيل الاقاليم بحجة تقسيم العراق او أية حجة اخرى، وهم على يقين تام بان الفيدرالية هي ليست تقسيم العراق وانما تزيد من قوة ووحدة العراق ارضاً وشعباً، وقد اثبتت التجارب الدولية بان الفيدرالية هي خير مان يمكن تطبيقه على واقع الشعوب التي تتكون من قوميات ومذاهب مختلفة، وهو نظام قائم على الديمقراطية ومباديء حقوق الانسان والمؤسسات الدستورية بعكس النظام الدكتاتوري المركزي القائم على سلطة الحاكم الفرد، وان تطبيق الفيدرالية هو خير ضمان لأستقرار الوضع الامني والسياسي في العراق، وأقليم كوردستان خير مثال على ذلك، فان الكتل السياسية التي تحاول وضع العراقيل امام تطبيق الفيدرالية في العراق، انما هم يريدون عودة النظام المركزي الدكتاتوري الشمولي الى الحكم في العراق، وهذا ما لا يمكن ان يقبل به الشعب العراقي، كما وقد نسي هذه الكتل البرلمانية ايضاً بان تعديل المباديء الاساسية الواردة في الدستور ومنها شكل النظام السياسي لا يجوز تعديلها الا بعد دورتين انتخابيتين متعاقبتين وموافقة ثلثي اعضاء البرلمان وموافقة الشعب عليه بالاستفتاء ومصادقة رئيس الجمهورية خلال سبعة ايام وهذا ما جاء في المادة (١٢٢) من الدستور.

وهناك مسألة اخرى قد اثار الكثير من الخلافات في البرلمان والشارع العراقي وهو مسألة العلم وخاصة بعد القرار الحكيم والصائب للسيد الرئيس مسعود البارزاني رئيس اقليم كوردستان بعدم رفع العلم العراقي الحالي في اقليم كوردستان، مع العلم انه لم يتم رفعه في المناطق والمحافظات التي تقع تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكوردستاني منذ عام ١٩٩١ لأن هذا العلم هو علم صدامي وعلم البعث ولا يرمز الى العراق بشيء وقد ارتكبت تحت هذا العلم الكثير من الحروب والقتل والابادة الجماعية بحق الشعب العراقي وخاصة الشعب الكوردي ولا يزال ترتكب تحت هذا العلم الكثير من الجرائم الارهابية البشعة، فان السادة اعضاء البرلمان لم يجرؤوا لحد الان الى سن قانون لتغيير هذا العلم على الرغم من امكانية تغييره بكل سهولة ولا يحتاج الى الكثير من النقاشات والجلسات في نفس الوقت الذي يثير هذا العلم الكثير من الحساسية بين ابناء الشعب الواحد ويزيد من خلافاتهم وهناك من يقوم باستغلال الموقف ويلجأ الى اثارة الحقد والكراهية بين ابناء الشعب الواحد، ولو ننزل الى الشارع العراقي نرى بان هناك الكثير من المواطنين ممن يقومون برفع هذا العلم على سياراتهم او منازلهم او محلاتهم ليس حباً به وانما خوفاً من الارهابيين مما يولد ذلك اثارة الفتنة والحقد والكراهية.

فمهلاً ايها السادة ماذا تفعلون بحق الشعب العراقي؟ نراكم صامتين على كل ما يثير الفتنة والكراهية ومتحمسين لوضع العراقيل امام كل الطرق التي تؤدي الى خلاص الشعب العراقي من محنته، فهل نسيتم انكم ممثلين عن هذا الشعب؟ الذي انتخبكم في اول تجربة ديمقراطية حرة ونزيهة في تاريخ العراق، وان الشعب العراقي ينتظر منكم الكثير وينتظر الى من يجد له حلولاً لمشاكله الداخلية والامنية، فقد دخل العراق السنة الرابعة بعد سقوط النظام البائد ولازال االشعب العراقي يعاني الكثير من المشاكل مثل البطالة وعدم توفير المنتوجات النفطية وقلة الخدمات ناهيك عن المشكلة الكبرى وهو عدم استقرار الوضع الامني والاعمال الارهابية التي تقع يومياً بحق الابرياء من النساء والشيوخ والاطفال وغيرهم، ومهلاً ايها السادة فأن البرلمان هو مكان مقدس وليس مكان لتصفية الحسابات السياسية والحزبية على حساب الشعب العراقي المغلوب على أمره.

لو بس أدري شوقت تهتز شوارب.. لو بس أدري

شيرزاد نايف

عندما تحل الكارثة بالعار لا تهتز الشوارب لوحدها فحسب بل تطال اللحى والرؤوس والافواه والذقون والاسنان ايضاً، فتتراكم ذيول الخيبة والادلال فوق بعضها لتتفجر في يوم تشخص فيه الابصار، في يوم تحكمه الضمائر السوية.. تحكمه السلطات اللاعلامية والتكنوقراطية، فيوم للدكتاتورية ويوم للديمقراطية، ان هذه المقولة الشعبية ذات الطابع الحماسي المفتن الى الهاوية الابغاض والاحقاد والتآمر على الاخوان انطقها الدكتاتور المخلوع في احدى الايام حيال الصمت العربي أزاء فلسطين والشهيد الطفل (محمد الدرة) بهدف تحريض الشعب العربي وهيجان شارعه بالسير على خطى اساليبه الدموية بعيداً عن حلول دبلوماسية سليمة والتبرق بالبطولة العربية والشعارات الطنانة التي لا تأتي بفعل ميكانيكي او خير للقضايا الشائكة على حساب الزعماء العرب وجرح كراماتهم لأنهم صحيح كانوا قد التصقوا بكراسيهم في الحكم ومناصبهم وهو كان على يقين بأن مصيره الحفرة الارضية وان شواربه سوف تهتز على كراسي المحاكم ليلقى الدعم العربي الذي كان يخادعه ويباغته عندما طلب قطعة ارض مجاورة بفلسطين كي يهاجم اسرائيل بالبندقية او الدبابة المزنجرة لعدم توفر الزيت والوقود اللازم بسبب تدهور الجانب الاقتصادي لينتقم للوحدة العربية فأين الصواريخ التي كانت تطال تل أبيب أبان حرب الخليج؟ أم قصت اظافرك ولم تهتز شواربك؟!

أنني الآن أحس بأهتزاز الشوارب لأنك الآن داخل القفص وانا اهاجمك بالقلم وأنت ضعيف لكي لا نسير على خطاك ونصارع الضعفاء.. وأنت اليوم ضعيف.. ضعيف ولا تهتز شواربك كم مرة تنطرد من قاعة المحكمة ولا تهتز شعرة فأنا لا أهاجمك وأنت اعزل كما كنت أنت تفعل ببني جلدتي ما فعلت.. وانا لا ادافع عن القادة العرب ايضاً سواء اهتزت شواربهم ام لا، فقط اسرد عليك السيناريو المعاد نفسه في قصة التاريخ، فهذه هي حكمة الطبيعة والايمان «تأمرون الناس بالمعروف وتنسون انفسكم..» وها هي اعظامك نفسها تختنقك نفسك لأن من يأكل اموال اليتيم يختنق بعضامه. والاموال التي سميتها على هواك ب(الانفال) ان هي الا اموال وأرواح الفقراء واليتامى، فالانفال جمع كلمة نافلة في اللغة العربية اي الغنيمة، غنائم من؟ غنائم شعب مسلم أتاق الحرية والعيش في ارضه الطيب بسلام، فماذا اجنيت واحصدت سوى عدم هز الشوارب او حاختناق نفسك باللحى والشوارب والشعر الخنفس، في اقفاص العدالة والقانون اقفاص حقوق الانسان وتحوير جنون العضمة المذلة ومزبلة التاريخ، ولم يفعل شيء يفخر به التاريخ العربي ربما سوى هذه المقولة التي أثرتها بسيناريوك الدراماتيكي الممتع للشاهد المخضرم استذكاره «لو بس أدري شوقت تهتز الشوارب.. لو بس ادري..» ولقد حسم الحاسمون.

رأي

يوسف بري

كي لا يقع الايزدية في الاخطاء التي وقعت فيها شعوب المنطقة

يعلم الجميع ان الاحزاب التي تعمل تحت ستار الدين او التي تقوم بتأسيس الدين لا يمكن ان تحقق النجاح على المدى الطويل حسب التجارب التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط لأن معظم الاحزاب الدينية او الدول التي تحكمها سياسات مرسومة وفق التوجهات الدينية اصبحت الان في مفترق الطرق او حتى ان مصيرهم الانهيار او ان شعوبهم اصبحت تعيش في دوامة العنف لأن ايدولوجياتهم او برامجهم السياسية تعارض اسس الديمقراطية وحقوق الانسان.

والتجارب عديدة كما الان في ايران الدولة الاسلامية حيث تعيش في انغلاق وتهديد دوليين بدبب طموحاتها النووية، وكذلك عدم نجاح حركة اخوان المسلمين التي تأسست في مصر رغم نفوذها الكبير بين الشعوب العربية والاسلامية.

وماذا جلبت القاعدة وحركة طالبان لشعوبهم في افغانستان ولشعوب المنطقة بصورة عامة؟ حيث ان الكثير من قادتهم وراء القضبان في غوانتانامو او من ترك السياسة، والامثلة على انهيار او فشل اعتماد الدين كأساس في تمشية امور الدولة اية حركة لا تنادي خدمة المجتمع.

ثم ماذا حدث للبنان حيث دمر القوات الاسرائيلية البنية التحتية له بسبب تعنت حزب الله في التمسك بطريقته في التعامل مع الملف اللبناني، والخسائر بمليارات الدولارات اضافة الى الضحايا وتشريد الاف العوائل، وتراجع لبنان حضارياً الى حوالي نصف قرن، كل ذلك مقابل النصر الذي ادعته حركة حزب الله في اسر جنديين اسرائيليين وكأن الدلوة والحكومة اللبنانية مجرد هامش!

تطور هذا المنطق اخذته جهات اخرى محاولة تطبيقها في العراق ايضاً ولكن كما يبدو ان مصيرهم ليس سوى مصير الحركات التي سبقتهم لأن الاسس التي قامت عليهم لا تخدم مسيرة البشرية في هذه المرحلة بسبب تحكم توجهات تهدف الى عدم تطور المجتمع العراقي بصورة عامة، وهنا اخذ الامر وكأنه عدوى يصل الى الايزديين الذين كانوا دوماً بعيدين عن هذه التوجهات ايضاً حيث بدأت حركة ايزدية تتخذ من الدين غطاءاً له وخاصة اخذته بالشكل غير الصحيح من خلال تحريف الحقائق والصورة الحقيقية لأيزدية تاريخياً وقومياً، خاصة ان الايزدية منذ مئات السنين لم يكونوا يتخذون من الدين كغطاء في المطالبة بحقوقهم بالشكل الذي اخذته الحركة على عاتقها، لذا لكي لا يقع الايزديين في مستنقع من الصعب الخروج منه او تمر عليهم نفس الاخطاء التي مرت على غيرهم من شعوب المنطقة، يجب على المجتمع الايزدي ان لا يسمح بأنتشار هذه الظواهر فيما بينه بالابتعاد عن هذه التشكيلات الدينية وعدم فسح المجال امامها لأنها بعيدة عن العلمانية ولأن اتخاذ الدين كغطاء للمطالبة بحقوق الايزدية لا يخدمهم البتة في الوقت الذي تطورت المجتمعات البشرية في طرق المطالبة بحقوقها بطرق ديمقراطية ووفق مبادئ حقوق الانسان وليس تقليد الحركات التي لم تجلب لشعوبها سوى الدمار والتخلف.